

تأثيرات جائحة كوفيد-١٩ على أوضاع العمالة الوافدة وجهود دولة الكويت في التعامل معها (دراسة مقارنة بين اتجاهات المواطنين والوافدين)

عبدالله جاسم زكريا

أستاذ مساعد- أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية- الكويت

طارق عبدالعزيز الدوب

أستاذ مساعد- أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية- الكويت

dr.tareq9733@gmail.com

قبول البحث: ٢٠٢٠/١١/٤

مراجعة البحث: ٢٠٢٠/١٠/١٥

استلام البحث: ٢٠٢٠/٩/٢٥

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2021.10.1.5>



تأثيرات جائحة كوفيد-19 على أوضاع العمالة الوافدة وجهود دولة الكويت في التعامل معها (دراسة مقارنة بين اتجاهات المواطنين والوافدين)

طارق عبدالعزيز الدوب

أستاذ مساعد- أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية- الكويت
dr.tareq9733@gmail.com

عبدالله جاسم زكريا

أستاذ مساعد- أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية- الكويت

استلام البحث: ٢٠٢٠/٩/٢٥ مراجعة البحث: ٢٠٢٠/١٠/١٥ قبول البحث: ٢٠٢١/١١/٤ DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2021.10.1.5>

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على تقييم المواطنين والوافدين لدور أجهزة الدولة في رعاية العمالة الوافدة خلال أزمة جائحة كوفيد-19، ومقارنة تقييم كل من المواطنين والوافدين لدور العمالة الوافدة، ومعالجة الدولة لمشكلات الإسكان لهم، ومعالجة الدولة للتركيبة السكانية وإمكانية إحلال العمالة الوطنية، في ضوء المتغيرات الديمغرافية، وأتبعته الدراسة الحالية المنهج الوصفي المقارن، وتكونت العينة من المواطنين والمقيمين بدولة الكويت وعددهم (٥٧٧٦) فرداً، المواطنين (٤٨٣٧) والوافدين (٩٣٩)، طبق عليهم إستبياناً إلكترونياً لقياس الاتجاهات نحو دور العمالة الوافدة، وإمكانية إحلال العمالة الوطنية، ودور الدولة في التعامل مع التركيبة السكانية، ومشكلات إسكان العمالة أثناء جائحة كوفيد-19. أظهرت النتائج أن كلاً من المواطنين والوافدين يقيمون مستوى تعامل أجهزة الدولة الإنساني مع العمالة الوافدة أثناء جائحة كوفيد-19 بمستوى مرتفع جداً، كما ارتفع تقييم المواطنين لمعالجة التركيبة السكانية، وإحلال العمالة الوطنية، ودور العمالة الوافدة، ومعالجة مشكلات الإسكان لهم، وارتفع تقييم الوافدين لهذه المحاور، ما عدا محور إحلال العمالة الوطنية الذي قيّمه الوافدون بدرجة متوسطة.

وتبين وجود فروق دالة لصالح الوافدين في محاور معالجة التركيب السكانية، ودور العمالة الوافدة، ومعالجة إسكان العمالة الوافدة، وكانت الفروق لصالح المواطنين في محور إمكانية إحلال العمالة الوطنية، وتبين عينة المواطنين أن كل من الإناث، وذوي الأعمار الأصغر بين ١٨-٣٠ عاماً، وذوي التعليم الثانوي هم الأعلى تقديراً لجهود الدولة في معالجة التركيبة السكانية وإحلال العمالة الوطنية ومعالجة مشاكل العمالة الوافدة، وبالعينة الوافدين تقارب تقديرات الجنسين لمحاور الاستبيان، وارتفع تقدير الوافدين الأصغر في العمر من ١٨-٣٠ عام، وذوي التعليم الثانوي لدور العمالة الوافدة ومعالجة الدولة لمشكلات العمالة من تركيبة سكانية وإسكان.

الكلمات المفتاحية: العمالة الوافدة؛ كوفيد-19؛ الكويت.

المقدمة:

كانت لجائحة فيروس كورونا (COVID-19) تأثير كبير وواضح على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الصحة الجسمية والذهنية، والأوضاع الاقتصادية، في جميع البلدان وعلى مختلف الأصعدة، حيث دفع المختصين والباحثين لإجراء الدراسات والبحوث، حول التداعيات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، فقد كشف المسح السكاني بالملكة المتحدة عن مخاوف واسعة النطاق حول تأثير العزلة الاجتماعية أو التباعد

الاجتماعي على الرفاهية وجودة الحياة النفسية والاجتماعية، والقلق بشأن الآثار العملية للاستجابة للجائحة، بما في ذلك الصعوبات المالية. واحتمال أن يصبح المريض على ما يرام مع COVID-19، وقد كان في المرتبة الأدنى من هذه القضايا القضية المتعلقة بالاستجابة الاجتماعية والنفسية للوباء (Holmes, E., et al.2020).

كشفت الأبحاث عن آثار الأوبئة والكوارث على أوضاع الأفراد والمؤسسات والدول عن مجموعة عميقة وواسعة من التأثيرات النفسية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية على المستويات الفردية والمجتمعية والدولية أثناء تفشي العدوى، بدءاً من المستوى الفردي، حيث يشعر الأفراد بالخوف من الإصابة بالمرض أو الموت، والشعور بالعجز وخطر البطالة، وانتهاءً بالدول من حالات الكساد وتفاقم البطالة وتردى القدرة الصحية والاقتصادية وانخفاض مستوى جودة الحياة (Singh, 2020).

تتسع تأثيرات التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 مع استمرار تفشي فيروس كورونا في كافة بلدان العالم وتجاوز إجمالي الإصابات (50) مليون مصاب حول العالم. ورغم إنتاج سياسات اقتصادية مضادة للركود الاقتصادي الناتج عن إجراءات الحجر والسلامة الصحية لعكس اتجاه الدورة الاقتصادية في البلدان المتقدمة، إلا أن مضاعفات " الإغلاق الكبير " غير قابلة للإحتواء قبل التوصل للقاح ناجح يكون في متناول جميع بلدان العالم، ومن أبرز التداعيات الاقتصادية مصرير العمالة الأجنبية والدخول التي يرسلها العاملون في البلدان الأجنبية من المهاجرين والعمالة المؤقتة إلى البلدان منخفضة الدخل (Dwived,2020; Dhillon, P. Kundu,2020; Worldometers,2020)

وأشارت نتائج البحوث حول جائحة كوفيد-19 إلى أنها تهدد بفقدان أحد مصادر الدخل الحيوية في البلدان الفقيرة والهشة" كما أشار صندوق النقد الدولي إلى أن تدفقات تحويلات العاملين في الخارج تمثل شريان حياة للدول منخفضة الدخل والهشة، حيث تسهم في دعم الأسر وتوفير الإيرادات الضريبية التي تحتاجها هذه الدول بصورة عاجلة في الوقت الراهن، فقد بلغت تدفقات تحويلات العاملين بالخارج إلى هذه البلدان عام 2018 قرابة (350) مليار دولار أمريكي، وتمضي على مسار الوصول إلى (550) مليار دولار عام 2019 بحسب تقديرات البنك الدولي، لتتفوق بذلك على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة والمساعدات الأجنبية بوصفها أهم مصادر الدخل من الخارج على الإطلاق. ويُرجح أن يؤدي تراجع تدفقات تحويلات العاملين في الخارج إلى زيادة الضغوط الاقتصادية والمالية والاجتماعية على حكومات هذه البلدان التي تواجه فعلاً صعوبات بالغة في التكيف مع تداعيات جائحة كورونا (أل طعمة، 2020).

ودفعت جائحة كورونا ملف العمالة الوافدة بدول مجلس التعاون الخليجي للإستحواذ على قدر أكبر من الاهتمام، مع توقف الأنشطة والأعمال نتيجة انتشار الفيروس، وتراجع الإيرادات مع انخفاض أسعار النفط، وسط زيادة المطالب بين تخفيض أعداد العمالة أو استبعادها بالكامل. وتباينت الآراء بشأن مستقبل العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون، لا سيما مع التركيز على التحول إلى الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي والتجارة والخدمات الإلكترونية وبالتالي الاستغناء عن الكثير من العمالة الوافدة، وبحسب دراسة حديثة لمركز الخليج العربي للدراسات والبحوث، فإن الوظائف المرتبطة بالمواهب والمهارات والخبرات التقنية والكفاءات النادرة فقط من ستصمد أمام موجة تغيرات قد تقلب موازين سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة ما بعد جائحة كورونا تتبعها موجة تسريحات غير مستبعدة للعمالة والموظفين من الوافدين (الأجانب)، وذكرت الدراسة أن دول الخليج ومؤسساتها قد تستغني مؤقتاً وتدرجياً عن عشرات الآلاف من العمالة الوافدة على المدى القريب في حال تعمق الركود الاقتصادي العالمي وتباطؤ التعافي واستقرار أسعار النفط دون 40 دولاراً إلى نهاية 2022، إذ إن قدرة حكومات الخليج على استيعاب ارتدادات صدمة تراجع الإيرادات الحاد من النفط والغاز والسياحة والاستثمار قد تتأثر بشكل متفاوت على الرغم من ملاءمتها المالية الجيدة على المدى المتوسط، وبحسب تقديرات مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث فإن التوقف الجزئي لازدهار الأعمال والبناء وانخفاض حجم التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي جراء جائحة فيروس كورونا يقود إلى إلغاء نسبة كبيرة من المشاريع في القطاعين العام والخاص مع فقدان آلاف الوظائف يومياً، حيث من المرجح أن يتضرر أكثر من 40% من العمال في دول المنطقة مقارنة بحجم الضرر المترتب عن الأزمة المالية العالمية 2008 (عبد الناصر، 2020).

مشكلة الدراسة:

حظي موضوع العمالة الوافدة، وإحلال العمالة الوطنية أو ما يعرف بالتكويت، ومعالجة الاختلال في التركيبة السكانية باهتمام كل من الدولة والحكومات المتعاقبة، والمجالس التشريعية إلى جانب اهتمام الرأي العام والمؤثرين الاجتماعيين، وهو ما أظهرته الدراسات التي تمت في الفترة من (2000 إلى 2020) كما حظي موضوعات حقوق العمالة من حيث التعاقدات وظروف العمل والظروف الاجتماعية، والتزامات الجهات الكفيلة لهم بحقوقهم ورعايتهم باهتمام رسمي وشعبي وإعلامي عبرت عنه العديد من المقالات والتحقيقات والاستجابات والمناشآت، وهو ما أسفر عن خطط مرحلية لتعديل التركيبة السكانية وإحلال العمالة الوطنية، جزء منها الخطة الخمسية التي أقرها ديوان الخدمة المدنية بنسب الإحلال التي ألزم بها الجهات الحكومية خلال الفترة من 2018 إلى 2022.

ومع ظهور جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19) ظهرت بقوة على الساحة الرسمية والشعبية والإعلامية مشكلة العمالة الوافدة، والتي تأثرت بصورة واضحة بالإغلاق الاقتصادي خلال الأزمة، وظهور كمية العمالة الهامشية وضحايا تجارة الإقامات والتي وصلت إلى مئات الآلاف من العاملين، والتزام الدولة برعايتهم أو ترحيلهم إلى بلدانهم، ومشكلات التكفل المعيشي لهم في ظل توقف الأعمال وعدم وجود دخل ثابت لهم، وكذلك التخوفات

الصحية من انتشار الوباء بمناطق سكهم، وترافق ذلك مع حملات عبر منصات التواصل الاجتماعي وعبر الإعلام المرئي والمكتوب وعبر النواب الرسميين والمؤثرين الاجتماعيين بعضها تنادى بالترحيل وخفض الأعداد، وبعضها تدعو إلى توفير الرعاية والاهتمام بهم. وكان الرأي العام هو الصوت الأعلى والأكثر تأثيراً خلال هذه المرحلة، وهو ما دعى الباحث إلى دراسة اتجاهات أفراد المجتمع مع المواطنين والمقيمين نحو أوضاع العمالة الوافدة خلال أزمة كوفيد-19 وأثارها وتأثيراتها.

ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

1. ما مستوى تقييم عينة الدراسة من المواطنين والوافدين لكفاءة تعامل أجهزة الدولة بصورة إنسانية مع العمالة الوافدة خلال أزمة كوفيد-19؟
2. ما تقييم المواطنين الكويتيين لأوضاع العمالة الوافدة من حيث الإسكان ودورها الاقتصادي، ومن حيث القدرة على إحلال العمالة الوطنية ومعالجة التركيبة السكانية خلال أزمة كوفيد-19؟
3. ما تقييم الوافدين لأوضاع العمالة الوافدة من حيث الإسكان ودورها الاقتصادي، ومن حيث القدرة على إحلال العمالة الوطنية ومعالجة التركيبة السكانية خلال أزمة كوفيد-19؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات وتقييمات المواطنين والوافدين في محاور استبيان العمالة الوافدة خلال أزمة كوفيد-19؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات محاور استبيان العمالة الوافدة تعود للفروق في الجنس و العمر والتعليم بعينة المواطنين؟
6. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات محاور استبيان العمالة الوافدة تعود للفروق في الجنس و العمر والتعليم بعينة الوافدين؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1. التعرف على تقييم المواطنين والوافدين لدور أجهزة الدولة في رعاية العمالة الوافدة خلال أزمة جائحة كوفيد-19.
2. مقارنة تقييم كل من المواطنين والوافدين لدور العمالة الوافدة، ومعالجة الدولة لمشكلات الإسكان لهم، ومعالجة الدولة للتركيبة السكانية وإمكانية إحلال العمالة الوطنية، في ضوء المتغيرات الديمغرافية.

أهمية الدراسة:

تعود أهمية الدراسة الحالية إلى:

1. أنها تعالج موضوعاً على قدر من الأهمية قد تصل إلى الأهمية الاستراتيجية للدولة الكويت، وهو موضوع العمالة الوافدة، في ظل علاقته بقضايا التركيبة السكانية، والعمالة الهامشية، والتأثيرات الاقتصادية، وتجارة الإقامات.
2. أن الدراسة تعالج تأثيرات أحد أهم الأحداث والأوضاع التي أثرت على كافة مجالات الحياة بجميع دول العالم تقريباً، وهو جائحة كورونا (كوفيد-19) تلك الجائحة التي غير ملامح العالم في عام 2020 وكانت لها من التداعيات الاقتصادية والصحية والإنسانية والاجتماعية الكثير.
3. أنها تتناول وضع العاملة الوافدة في ظل جائحة كورونا من وضع الحظر وتقييمات وإدراك المواطنين والوافدين أنفسهم.
4. أن ما تخرج به الدراسة من نتائج قد تفيد المحللين وصانعي القرار في التعرف على إدراكات المجتمع لهذه الظاهرة ومدى تأثيرها وتأثيرها في ظل جائحة كوفيد المستجدة.

المصطلحات الإجرائية:

العمالة الوافدة:

عرف الطويرشي (2010، 14) العمالة الوافدة بأنها "مجموعة من الأشخاص الذين قدموا للدولة الكويت، من مختلف الجنسيات، والذين يوفدون بموجب تأشيرة دخول رسمية صادرة من سفارات الدولة بالخارج" وعرفها بن عبيان (2011، 4) بأنها كل فرد غير سعودي يوجد على أرض المملكة العربية السعودية سواء كان يعمل لحسابه الخاص أو لدى مؤسسات حكومية أو أهلية أو كان لا يعمل لكونه تبعاً للعامل (كالأولاد) وبغض النظر عن جنسه و جنسيته وديانته.

فيروس كورونا المستجد COVID-19:

ذكرت منظمة الصحة العالمية (WHO, 2020) بأنه يتمثل في وجود أعراض مثل السعال الجاف والتهاب الحلق والحمى. قد تتطور لدى البعض لمضاعفات خطيرة مختلفة بما في ذلك فشل في أحد الأعضاء كالكلى والقلب، والتهاب في الدورة الدموية، وتجمع السوائل في الرئتين، وتلازمة الضائقة التنفسية الحادة، وتنتقل العدوى من إنسان إلى آخر من خلال الفوهات التنفسية، عادةً ما تكون فيروسات الجهاز التنفسي أكثر عدوى عندما يكون المريض غير مصاب بأعراض، ومع ذلك، هناك مجموعة متزايدة من الأدلة تشير إلى أن انتقال العدوى قد يحدث خلال فترة الحضانة غير المصاحبة لـ COVID-19، والتي تم تقديرها بين 2 و 10 أيام (Sohrabia, et al. 2020).

الإطار النظري:

ظاهرة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون، باعتبارها واحدة من أهم الأقاليم الدولية استقبالياً وتأثراً للعمالة الوافدة وتمثل هذه الظاهرة موقع مميز بين اهتمامات واضعي السياسات وصانعي القرارات في دول مجلس التعاون الخليج، ولا تزال ضرورة يصعب الاستغناء عنها، لعلقتها الجوهريّة بالتنمية، كما أنها في الوقت نفسه ذات تأثيرات سلبية بدأت تتضح معالمها، ونتائجها في شكل اختلالات في البنية السكانية، وسوق العمل، والقيم الثقافية والاجتماعية كما أنها دفعت بالكثير من التحديات التي تناولتها الدراسة والتي من أهمها: اختلال التوازن بين عرض القوى العاملة والطلب عليها وإشكالية توفر عمالة ملائمة للاقتصاديات الجديدة المرتبطة بالمعلومات والاتصالات، خاصة في ظل سيطرة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والتي أوجدت أنماطاً جديدة من الهجرة وخلقت تنافساً قوياً في سوق العمل بسبب قضية العمالة الماهرة والتي تتمتع باستخدام التقنية العالية، مما أبرز قضية أخرى تعتبر بمثابة تحدي آخر، وهي عدم ملائمة المخرجات التعليمية للعمالة بشكل عام والعمالة المواطنة بشكل خاص. وأهم تحد يواجه سوق العمل في دول المجلس هو ظهور مشكلة البطالة بين مواطني دول المجلس وتبدو هذه المشكلة غير مقبولة في ضوء الحجم المتواضع لقوة العمل المواطنة في دول المجلس. بالإضافة إلى التأثيرات السلبية التي تحدثها عملية التحويلات للعمالة الوافدة سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر على حجم الاستثمار في دول المجلس وذلك على تأثيرها السلبي على اقتصاديات دول المجلس وميزان المدفوعات وفي الوقت الحاضر يعتبر التحدي الأكثر جدية هو مواجهة ما يقر على مستوى العالم بما يخص حقوق المهاجرين في إطار حقوق الإنسان وما يترتب على ذلك من سياسات وقوانين ونظم قد تكون عرضة للتعديل من أجل درء مخاطر، ما قد تنطوي عليه إشكالية المهاجرين وحقوق الإنسان.

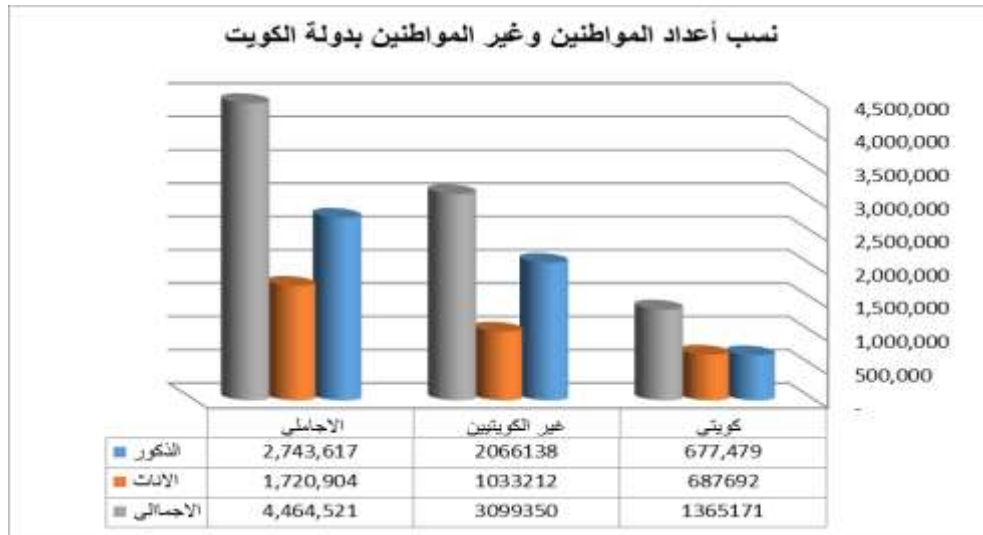
وتعتبر العمالة الوافدة مكوناً أساسياً في سوق العمل والحياة التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك عبر الإسهام في المسيرة التنموية من خلال المشاركة في أعمال البناء والمؤسسات التجارية الأخرى والمساهمة في ديمومة العديد من القطاعات الاقتصادية مثل قطاع النقل، وتتميز المنظومة الخليجية باحتضانها أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة، حيث تشكل العمالة الوافدة أكثرية القوى العاملة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي الست، فضلاً عن كونها غالبية السكان في أربع دول أعضاء، هي: الإمارات والبحرين والكويت وقطر، حيث يزيد حجم العمالة الوافدة في دول الخليج العربية عن ١٧ مليون فرد، ويرتفع العدد ليصل إلى نحو ٢٣ مليون فرد بعد إضافة أفراد الأسر، مما يعني قرابة نصف سكان دول الخليج العربية. وتستقطب السعودية وحدها أكثر من ٩ ملايين عامل وافد جُلهم من الدول الآسيوية، مثل: الهند، والفلبين وباكستان وبنغلادش واندونيسيا وسريلانكا (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥).

وفي دراسة نشرها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (٢٠١٨) يشير إلى أن العمالة الوافدة تشكل أكثرية القوى العاملة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي الست، فضلاً عن كونها تمثل غالبية السكان في أربع دول هي: «الإمارات والبحرين والكويت وقطر»، فيما أظهرت بيانات رسمية حديثة أن أكثر من ثلثي العمالة في دول مجلس التعاون (٦٩,٣٪) هي عمالة أجنبية وافدة.

وتعتبر العمالة الأجنبية في دول الخليج بمثابة عمالة مؤقتة تبعاً لمدة عقد العمل ولا يسمح لها بالحصول على إقامة دائمة أو جنسية، ويعتبر الهدف الرئيسي من الهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي هو العمل، وتركز سياسات تنظيم الهجرة في هذه الدول على تنظيم وإدارة الدخول والإقامة بغرض العمل أو الزيارة، وعلى إدارة وتنظيم دخول وتدفق هذه العمالة المؤقتة والتابعين لها، وكذلك مدة إقامتها داخل الدولة، واتخذت الدول الخليجية مجموعة من السياسات المنظمة للهجرة خلال فترة سبعينيات وثمانينات القرن العشرين، حيث صاحب هذا التيار المتزايد من الهجرة إلى دول المنطقة مجموعة من السياسات التنظيمية، كما مرت ظاهرة الهجرة العمالية في بلدان الخليج العربي بتغيرات أساسية منذ أواخر القرن الماضي، إلا أن هذه الظاهرة استمرت تشكل تهديداً أمنياً، وسياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً وحتى ثقافياً على دولة الكويت تحديداً بسبب عدم وجود خطة استراتيجية مدروسة لجلب العمالة الوافدة مما حتم على الدولة وضع سياسات تجاه هذه الظاهرة للحد منها (الدوب، ٢٠٢٠).

ومن النظريات الاجتماعية التي فسرت تأثيرات العمالة الوافدة على المجتمعات نظرية البناء الاجتماعي والتي تركز على أن تركيبة التوازن الاجتماعي للمجتمعات تعتمد على عنصرين أساسيين وهما أهداف ثقافة المجتمع ومطامعه التي تتحدد من أفراد المجتمع ومن تراثه الثقافي، والعنصر الثاني هو التركيب الاجتماعي لهذا المجتمع والذي يتفاعل مع مكونات الثقافة لتحقيق الأهداف والغايات له، وحين تصبح الأهداف الثقافية للمجتمع منسجمة مع الوسائل البنائية ومتكاملة معها يسهم ذلك في تحقق التوازن الاجتماعي وتحقيق الأهداف (العتيبي، ٢٠٠٥) ولعل وجود عمالة وافدة يزيد عددها عن ضعف عدد المواطنين سيكون عاملاً مؤثراً باعتبار الأفراد هم مكون البناء الاجتماعي.

وطبقاً لإحصائيات الادارية المركزية للإحصاء فإن اجمالي سكان الكويت في مطلع عام (٢٠٢٠) هم (٤,٤٦٤,٥٢١) نسمة، بلغ عدد الكويتيين (١٣٦٥١٧١) بنسبة (٣١٪)، وعدد غير الكويتيين (٣,٠٩٩,٣٥٠) بنسبة (٦٩٪) (شكل ١)



شكل (١): نسب أعداد المواطنين وغير المواطنين بدولة الكويت

وتعكس هذه النسب خللاً واضحاً في التركيبة السكانية، تمثل تحدياً أمنياً واقتصادياً واجتماعياً، وثقافياً، يتطلب جهوداً متضافرة لتعديل التركيبة السكانية، وهو دفع مجلس الأمة إلى اقرار قانون خاص بتعديل التركيبة السكانية بدورته الأخيرة بشهرة أكتوبر ٢٠٢٠. وقد تجاوزت أعداد الإصابة بكورونا حتى منتصف أكتوبر ٢٠٢٠ (١٢٠) ألف وطبقاً لسياسة الحكومة الكويتية بدءاً من يوليو ٢٠٢٠ لا تذكر أعداد الاصابات أو الوفيات حسب الجنسيات.

وقد أدى الحظر الكلي الذي فرضته الدولة لمواجهة الوباء إلى اكتشاف أعداد من العمالة الهامشية مخالفي الإقامة والذين تجاوزن أعدادهم (١٠٠) الف عامل، قامت الدولة بالسماح لهم بتعديل أوضاعهم وبالعودة لبلادهم دون فرض غرامات والعودة على نفقة الحكومة الكويتية إضافة إلى التحرك القضائي ضد الكفلاء الكويتيين أو تجار الاقامات (جريدة القبس، عدد ٢٠٢٠/١٠/١)، كما قامت الدولة ممثلة في وزارة الصحة والداخلية والجمعيات التطوعية بتقديم الدعم المادي والغذائي لمناطق الوافدين أثناء الحظر الكلي وتوقف الأعمار (جريدة الرأي، عدد ٢٠٢٠/٥/٢٠) هذه لأسباب انتشار العمالة الوافدة بدولة الكويت:

١. من خلال الدراسات والبحوث أمكن التعرف على أهم أسباب انتشار العمالة الوافدة ومن بينها (مصري، ١٤١٥؛ عسيري، ١٤٠٣؛ اليعدان، ١٩٩٣)
٢. اكتشاف البترول: اكتشاف البترول واستخراجه والتعامل مع متطلباته وأجهزته في البداية كان بحاجة إلى عمالة ماهرة وإلى موظفين وفنيين.
٣. رخص أجرة العامل مقابل ارتفاع دخل الوطن والمواطن.
٤. تخلف التعليم الفني والتدريب التقني عن ملاحقة التنمية.
٥. ضعف إقبال المواطنين على العمل اليدوي وعدم تقديرهم له.
٦. ظهور العديد من المؤسسات الوهمية والتي تتاجر باستقدام العاملين وإطلاقهم للعمل في البلاد نظير مبالغ معينة يدفعونها مقابل كفالتهم.
٦. الشروط المتعددة والمعقدة التي يضعها أصحاب الأعمال في القطاع الخاص.

تأثيرات العمالة الوافدة:

- بحث الأثار السلبية للعمالة الوافدة بالمجتمعات الخليجية ليس جديداً، فهو مثار اهتمام الباحثين وهيئات البحث المعنية منذ سنوات عديدة، حيث اهتم مجلس الأمة الكويتي بدراسة تلك الظاهرة وقدم عدداً من الأبعاد والتأثيرات للعمالة الوافدة منها:
- البعد الأمني: فقد ظهرت ممارسات خطيرة تهدد المجتمع الكويتي المحافظ، فسجلات المحاكم وأقسام الشرطة تشهد على ذلك، وأكبر دليل على ذلك الحملة التي قامت بها وزارة الداخلية خلال الفترة من ٦-٩/١٠/١٩٩٩م على تجار مروجي المخدرات وشقق الدعارة، فقد تم ضبط ٥٦ وافداً أغلبهم من الجنسية الإيرانية والباكستانية وجنسيات وافدة مختلفة بروجون المخدرات والمشروبات الروحية، وإجمالي ما تم ضبطهم ١٠٨ متهماً بروجون المخدرات و ١٢٠ بانعة هوى من جنسيات مختلفة يعملن بالدعارة. ويرى السلطان (١٩٩٨) أن نسب الجرائم بالدول الخليجية قد زادت بزيادة أعداد العمالة الوافدة خاصة الآسيوية، وأن هناك نوعيات من الجرائم ترتبط بهذه الفئة تحديداً منها ترويج المخدرات والجرائم الأخلاقية.
 - البعد الثقافي: رغم كثرة العمالة الوافدة وخصوصاً الآسيوية من شبه القارة الهندية في دولة الكويت إلا أن لها ثقافتها الخاصة، ويتضمن هذا الجانب الفكري-الثقافي بحيث لا يمكن إغفال أثر أو آثار وجود المدارس الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد ثبت أن أبناء إحدى الدول الخليجية قد فاقوا في أعدادهم أبناء الأجانب في هذه المدارس، وهذه التعددية الثقافية تشكل خطورة كبيرة على مستقبل اللغة العربية والوحدة

والانسجام التعليمي والثقافي بين أبناء المنطقة الخليجية، وفي المستقبل القريب يتوقع أن تفرز هذه المدارس الخاصة أجيالاً من أبناء المنطقة نفسها لا ينتمون إلى النسيج الثقافي والتعليمي واللغوي لمنطقة الخليج العربي.

- البعد السياسي: أن العمالة الوافدة وخاصة الأجنبية في دول الخليج العربي تسببت في بعض الإحراجات السياسية لبعض الدول في مجلس التعاون الخليجي، وهناك مؤشرات دالة على المصاحبات السلبية للعمالة الوافدة في دول الخليج العربي والتي تتمثل في وجود بعض الضغوط من قبل حكومات العمالة الوافدة لاستيعاب أعداد هائلة من العمالة والذي سوف يترتب عليه في المستقبل زيادة حجم العمالة الوافدة، كما تسيطر على سوق العمالة قوى خفية وعوامل سياسية تؤثر على القرار الاقتصادي والاجتماعي الرشيد الذي ينعكس إيجاباً على المجتمع بشكل عام، فظاهرة تجارة الإقامة أصبحت واضحة للعيان والعمالة الوافدة التي بلا مؤهل والهامشية تقوم بدفع مبلغ مقطوع لهؤلاء التجار.
- البعد الاقتصادي: لا شك أن وجود عدد كبير من الجنسيات تصل ١٥٦ جنسية مختلفة من العمالة الوافدة أوجدت خللاً كبيراً في التركيبة السكانية كما تشكل استنزاف للموارد الاقتصادية نظير الأجور التي يتقاضونها وإلى التكلفة المالية غير المباشرة لهذه العمالة كبيرة العدد نتيجة لتحمل الدولة الجانب الكبير من هذه التكلفة عن طريق الدعم المباشر وغير المباشر للخدمات (الرعاية الصحية والتعليمية، والمواصلات، الكهرباء، المواد الغذائية ... الخ).

الدراسات السابقة:

- توجهت دراسة الثقافي (٢٠٠٠) لبحث علاقة العمالة الوافدة بتوظيف العمالة الوطنية بالقطاع الأهلي وبالأبعاد الاقتصادية والأمنية والاجتماعية بالمجتمع السعودي، وباستخدام المنهج التحليلي المكتبي توصلت الدراسة إلى أن التوسع في استخدام واستخدام العمالة الوافدة بالقطاع الأهلي ارتبط بزيادة معدلات البطالة والإخلال بخطط التنمية، كما ارتبط بظهور أنماط جديدة في الحياة الاجتماعية تتمثل بظهور عادات وتقاليد وقيم اجتماعية وفكرية ودينية، وظهور حالة من الصراع الذي يؤدي التفكك والانحلال الاجتماعي، كما يخلق بعض الإشكاليات في التوافق الاجتماعي ونمط الحياة وارتفاع مستوى الجريمة.
- وهدفت دراسة الديحاني (٢٠٠٠) لبحث أبعاد وأثار العمالة الوافدة على المجال الأمني والاجتماعي والسياسي، والأثار السلبية لها على الأسرة والمجتمع، وأشارت النتائج أن العمالة الوافدة ارتبط بظهور العديد من الممارسات السلبية بالمجتمع الكويتي ذات الطبيعة المحافظة مثل تجارة المخدرات، والدعارة، وأشار إلى ارتباط تلك الممارسات ببعض الجنسيات الأسيوية تحديداً.
- وهدفت دراسة الخضير (٢٠٠٤) إلى التعرف على الأسباب الفعلية للاستعانة بالعمالة المنزلية، إضافة إلى التعرف على أهم المشكلات الاجتماعية للعمالة المنزلية، وتوصلت الدراسة إلى من أهم أسباب الاستعانة بالعمالة المنزلية ارتفاع متوسط عدد الأولاد في الأسر السعودية مع عمل الزوجة وخروجها للعمل بجانب اتساع السكن، وأن من أهم المشكلات الاجتماعية الناتجة عن العمالة المنزلية المبالغة في تدليل الطفل وكذلك تدليل الزوجة و سلبيتها وتقلص دورها كأم وكزوجة وعدم أداء المسؤولية في تدبير شؤون الأسرة ووجود صراع للثقافات نتيجة اختلاف ثقافة المجتمع السعودي عن ثقافة مجتمعات العمالة المنزلية التي وفدوا منه.
- وأجرت نوال السبيعي (٢٠٠٧) دراسة هدفت إلى تحديد الخصائص الاجتماعية للمرأة العاملة في قطاع التعليم والتي تستعين بالعمالة المنزلية، وتحديد مقترحات للتغلب على المشكلات المترتبة على استعانة المرأة العاملة في قطاع التعليم بالعمالة المنزلية، وتوصلت الدراسة إلى أن الخصائص الاجتماعية العامة للمرأة العاملة في قطاع التعليم والتي تستعين بالعمالة المنزلية تتمثل في المتزوجات والتي يبلغ دخلهن الشهري ٦٠٠٠ ريال فأكثر ولديهن من ٣-٤ أبناء ومدة عملهن من ١٠-١٥ سنة، كما توصلت الدراسة لمقترحات للتغلب على المشكلات المترتبة على العمالة المنزلية من وجهة نظر عينة الدراسة تتمثل في التركيز على دور الأم والرقابة وتدريب العمالة المنزلية و تكتيف الإشراف على مكاتب الاستقدام.
- واستهدفت دراسة العتزي (٢٠٠٨) التعرف على اتجاه معدلات جرائم العمالة الوافدة في الكويت، ودراسة أساليبها في ارتكاب الجرائم ودوافعها، ومعرفة الأساليب والوسائل الأمنية في إطار الأمن الشامل لمواجهة هذه الجرائم، ووضع تصور مقترح للأساليب والسياسات الأمنية لمكافحة ارتكاب جرائمها. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وانتهى إلى عدة نتائج فيما يتعلق بمعدلات الجرائم وتوصيات للتعامل مع هذه الظاهرة.
- وهدفت دراسة الطويرشي (٢٠١٠) إلى تحليل العلاقة بين العمالة الوافدة بالجرائم ونوعيتها بالمملكة العربية السعودية، و طبقت الدراسة على (٢٧٢) من العمالة الوافدة ممن لديهم مخالفات وجرائم بالمملكة العربية السعودية، و بنت تحليل النتائج الدراسة أن أكثر الأسباب ارتباطاً بارتكاب الجرائم لدى العمالة الوافدة هي الحاجة للمال، ثم تأثير الأصدقاء، ثم الجهل بالأنظمة والقوانين، وأخيراً البطالة، وكانت أكثر الجرائم ارتكاباً هي جريمة السرقة، ثم المخدرات، ثم القتل. وأشارت النتائج إلى عدم تأثير متغيرات العمر والمستوى التعليمي ومكان الإقامة، والحالة الاجتماعية على نوع الجريمة، بينما تبين علاقة متغيري الديانة والجنسية بنوع الجريمة.
- وهدفت دراسة بن عيبان (٢٠١١) إلى مناقشة واقع العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والأثار السلبية لها في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية وأدوار المؤسسات التربوية في الحد من استقدامها وتلافي أثارها بإتباع منهج التحليل الوصفي وأشارت النتائج

إلى أن عدد العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية بلغ (١٤٤٢٣٦,٦) في آخر إحصائية رسمية، وأن أكثر تواجد لها في منطقة مكة المكرمة، وأن من أسباب انتشارها في المملكة: اكتشاف البترول ورخص أجرة العامل غير السعودي وظهور العديد من المؤسسات الوهمية التي تتاجر بتأثيرات العمالة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن من الآثار السلبية للعمالة الوافدة: الكسل والالتكالية، وصراع الأدوار والعلاقات الأسرية، وزيادة نسبة التحويلات النقدية للخارج، والبطالة، أو تأثيرها على العلاقات السياسية بين المملكة ودولهم، نشر الأفكار المنحرفة والمواد المنوعة، كما أظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن هناك أدوار عدة ينبغي أن تقوم بها الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام حتى تقلل الآثار السلبية للعمالة الوافدة.

• وفي دراسة حسين (٢٠١٥) والتي استهدفت التعرف على العمالة الوافدة بدول الخليج واقعيًا ومستقبليًا، وباستخدام المنهج التحليلي المكتبي أظهرت أن حجم العمالة الهندية في دول الخليج قد ارتفع في غضون أربعة عقود من نحو ٢٥٠ ألف عامل في عام ١٩٧٥ إلى قرابة ٨ ملايين عامل في الوقت الحاضر، مستفيدين من فرص العمل في السوق الخليجية؛ كما يُعدُّ عمل الجالية الفلبينية في دول مجلس التعاون الخليجي لافتًا؛ إذ تستقطب السعودية والإمارات معًا نحو ٤٠٪ من العمالة الفلبينية العاملة في خارج الفلبين. وفيما يخص العمالة الوافدة من الدول العربية، تستقطب السعودية على وجه الخصوص أعداد ضخمة من العمالة من مصر واليمن والسودان، وتقدر قيمة الأموال المرسلة من المنظومة الخليجية قرابة ٨٠ مليار دولار سنويًا، وربما أكثر؛ وهي أرقام كبيرة بالمستويات العالمية، وتُوفّر الأموال المرسلة سُبل العيش الكريم لملايين الأفراد، وخصوصًا في القارتين الآسيوية والإفريقية. على الرغم من ذلك، يشكّل عامل البطالة أو معضلة إيجاد فرص عمل مناسبة للمواطنين في بعض دول مجلس التعاون تحديًا لبقاء العمالة الوافدة بالمستويات الحالية، وفي إطار التكيف بالاهتمام الدولي بحقوق العمالة الوافدة، أطلقت المنظومة الخليجية في ٢٠٠٨ بصفتها دول مستقبلية للعمالة مبادرة حوار للإجتماع بصورة دورية مع دول المصدر لمناقشة القضايا التي تتعلق بالعمالة.

• وهدفت دراسة الدوب (٢٠٢٠) بحث أوضاع العمالة الوافدة بدولة الكويت بتحليل استجابات شريحة عريضة من المواطنين بلغت (٩٦٥٠) وانتهت الدراسة إلى أن أهم الأسباب التي أدت إلى سوء إدارة ملف العمالة الوافدة وما ينتج عنها من مشاكل اقتصادية وسكانية وغيرها، كان هناك ٨٢٪ يرون أن السبب الأهم من تجار الإقامة، و ٧٠,٧٪ يرون أن السبب هو الفساد الإداري، و ٦٩,٢٪ يرون عدم وجود خطة استراتيجية تبنين نوعية وأعداد العمالة الوافدة التي تحتاجها الدولة في كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص هو السبب الأهم، في حين ٤٣,٦٪ يرون أن هناك خلل في القوانين التنظيمية، وأن ٤٠,٣٪ يرون أن عدم كفاءة الأجهزة الحكومية من الأسباب المهمة.

ومن نتائج الدراسات السابقة يتبين أن اهتمام المجتمع الخليجي يبحث أثار العمالة الوافدة سواءً على المستوى المجتمعي أو الأمني أو التربوي أو البطالة، قد بدأ منذ فترة تفوق العشريون عاماً، وقد أشار في مجمله إلى مجموعة من الآثار السلبية لهذه العمالة فيما يتعلق بالبطالة والجرائم والتأثير على النشأ والأبناء، إلا أن أياً من هذه الدراسات لم تشر إلى بعض تقييمات بعض الموضوعات النوعية مثل قدرة المجتمعات الخليجية على إحلال العمالة الوطنية محل هذه العمالة خاصة العمالة المنزلية والعمالة الخاصة بالأعمال الحرفية أو العمالة الماهرة والتقنية، كذلك لم تبحث هذه الدراسات أوضاع هذه العمالة بصورة في ظل تغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية وحركة السفر بسبب أزمة كوفيد-١٩، لذا تعد الدراسة الحالية حسب علم الباحث هي الدراسة الأولى من نوعها التي تبحث ملف العمالة الوافدة في ظل أزمة كوفيد، ومن اتجاهات متعددة تبحث بعضها أحوال هذه العمالة السكنية والحاجة إليها، ويبحث البعض الآخر تقييم إمكانيات أجهزة الدولة في معالجة التركيبة السكانية وإحلال العمالة الوافدة باعتبار أن هذه المطالب أصبحت واجباً ملحاً.

إجراءات الدراسة الميدانية:

المنهج المستخدم:

اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي المقارن، وذلك كونه المنهج الملائم لأهداف الدراسة الحالية التي تهدف لبحث اتجاهات وتقييم الأفراد لأوضاع العمالة وتأثيراتها خلال جائحة كوفيد-١٩، وبمقارنة تقييمات كل من المواطنين وغير المواطنين.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة الحالية من المواطنين والمقيمين بدولة الكويت خلال جائحة كوفيد-١٩، حيث اشتمت عينة عشوائية منهم بطريقة العينة المتاحة، وذلك عبر الإجابة على صورة الكترونية للإستبيان المستخدم، وتكونت العينة الكلية للدراسة من (٥٧٧٦) فرداً، وبلغت عينة المواطنين (٤٨٣٧) تنوعت من حيث الجنس والعمر والتعليم، وبلغت غير المواطنين (٩٣٩) تنوعت كذلك من حيث الجنس والعمر والمستوى التعليمي، ويعرض الجدول (١) لخصائص العينة لكل من المواطنين وغير المواطنين:

جدول (١) وصف خصائص العينة من حيث الجنسية والجنس والعمر والمستوى التعليمي

المتغير	الفئات	المواطنين		غير المواطنين		العينة الكلي	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
الجنس	ذكر	٢٣٥٤	٤٨,٧%	٧١٨	٧٦,٥%	٣٠٧٢	٥٣,٢%
	أنثى	٢٤٨٣	٥١,٣%	٢٢١	٢٣,٥%	٢٧٠٤	٤٦,٨%
فئات العمر	٣٠-١٨	٤١٤	٨,٦%	٧٢	٧,٧%	٤٨٦	٨,٤%
	٥٠-٣١	٢١٠٨	٤٣,٦%	٥٢١	٥٥,٥%	٢٦٢٩	٤٥,٥%
	أكبر من ٥٠	٢٣١٥	٤٧,٩%	٣٤٦	٣٦,٨%	٢٦٦١	٤٦,١%
المستوى التعليمي	ثانوية عامة	١١١٤	٢٣,٠%	٢٨٨	٣٠,٧%	١٤٠٢	٢٤,٣%
	مؤهل جامعي	٣٠٣٩	٦٢,٨%	٤٨٤	٥١,٥%	٣٥٢٣	٦١,٠%
	مؤهل فوق الجامعي	٦٨٤	١٤,١%	١٦٧	١٧,٨%	٨٥١	١٤,٧%
المجموع		٤٨٣٧		٩٣٩		٥٧٧٦	

من الجدول (١) يتبين تقارب نسب المواطنين الذكور والإناث، بينما كانت نسب غير المواطنين الذكور (٧٦,٥%) والإناث (٢٣,٥%) وهي نسب تقارب نسيم الطبيعية، وتبين أن فئات العمر الأكثر بالمواطنين وغير المواطنين كانت في الأعمار من (٣١-٥١) وأكثر من ٥١ سنة، وكان أكثر من نصف العينة سواء من المواطنين وغير المواطنين من الحاصلين على المؤهل الجامعي.

أداة الدراسة:

تكونت أداة الدراسة من استبيان يتكون من ٣ أجزاء:

- الجزء الأول: يشمل المعلومات الديمغرافية الأساسية عن أفراد العينة وتشمل الجنسية، والجنس، والفئة العمرية، والمستوى التعليمي.
- الجزء الثاني: يتضمن سؤالاً تقييماً عن مدى رضا الأفراد عن قيام أجهزة الدولة بدورها مع العمالة الوافدة وغير المواطنين عموماً ورعايتهم خلال جائحة كوفيد-١٩.

٣. الجزء الثالث: يتضمن استبياناً مكون من ١٢ فقرة يقيس ٤ أبعاد أساسية وهي:

- تقييم قدرة أجهزة الدولة على التعامل مع ملف التركيبة السكانية ومعالجة الخلل.
- تقييم الأفراد لإمكانية إحلال العمالة الوطنية عوضاً عن العمالة الوافدة.
- تقييم الرعاية السكانية المقدمة للوافدين وللعمالة الوافدة.
- تقييم دور العمالة الوافدة في الاقتصاد.

وتتم الإجابة على فقرات الاستبيان على مقياس ليكرت خماسي الاستجابة، وتشير الدرجة المرتفعة على الأبعاد الاتجاه الإيجابي في البعد المقاس. وتم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين المتخصصين من أساتذة الجامعة، وقام الباحث بالتعديلات المطلوبة، وتم التحقق من الصدق وثبات الاستبيان باستخدام كل من الإتساق الداخلي للأبعاد وحساب ثبات ألفا كرونباخ، و يعرض جدول (٢) لقيم الإتساق الداخلي وحساب الثبات للأبعاد.

جدول (٢): معاملات الإتساق الداخلي والثبات لأبعاد الاستبيان

معامل ألفا كرونباخ	الاتساق الداخلي للأبعاد	معالجة الدولة للتركيبة السكانية
٠,٧٧٥	من (٠,٨٩٥-٠,٩١٣)**	معالجة الدولة للتركيبة السكانية
٠,٥٧٥	من (٠,٤٤٧-٠,٧٧٣)**	دور العمالة الوافدة في الاقتصاد
٠,٦٠٨	من (٠,٥٧٤-٠,٧٧٤)**	إمكانية إحلال الوطنية
٠,٩٠٠	من (٠,٨٩٥-٠,٩٣٢)**	معالجة إسكان العمالة الوافدة

**دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١

تظهر قيم الجدول (٢) أن معاملات الارتباط بين درجات الفقرات ودرجة كل بعد من أبعاد الاستبيان كان جميعها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٠١، وهو ما يشير إلى توفر الإتساق الداخلي بالاستبيان، كما تراوحت قيم معاملات الثبات للأبعاد بين (٠,٩٠٠ إلى ٠,٥٧٥)، وهي قيم تشير إلى توفر الثبات بالأبعاد.

النتائج:

لحساب مستويات الاستجابة بأبعاد الاستبيان أعتمد على المتوسط الحسابي لقيمة الاستجابة على البعد، وذلك حسب المستويات التالية:

- من ١,٨-١ منخفض جداً.
- من ١,٨١ - ٢,٦٠ منخفض.

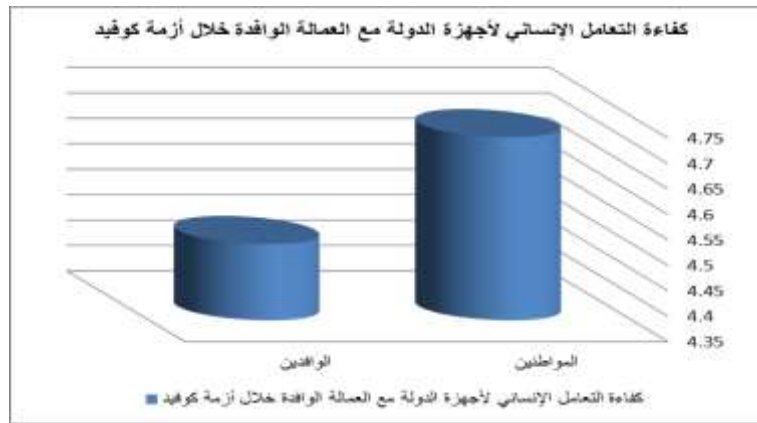
- من ٢,٦١ - ٣,٤٠ متوسط.
- من ٣,٤١ - ٤,٢٠ مرتفع.
- من ٤,٢١ - ٥ مرتفع جداً.

السؤال الأول: تعاملت الدولة إنسانياً مع العمالة الوافدة خلال أزمة كوفيد-19؟

يعرض الجدول (٣) لقيم متوسطات الاستجابة والانحراف المعياري والمستوى المقابل لها لكل من المواطنين وغير المواطنين لكفاءة التعامل الإنساني لأجهزة الدولة مع العمالة الوافدة خلال أزمة كوفيد-19.

جدول (٣): تقييم تعامل أجهزة الدولة مع العمالة الوافدة أثناء جائحة كوفيد-19

الوافدين			المواطنين			تعاملت الدولة بإنسانية مع العمالة الوافدة خلال أزمة كوفيد ١٩
المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
مرتفع جداً	٠,٧٧٥	٤,٥٠	مرتفع جداً	٠,٦٣٤	٤,٧١	



شكل (٢): تقييم تعامل أجهزة الدولة مع العمالة الوافدة أثناء جائحة كوفيد-19

تظهر نتائج الجدول (٣) أن كلاً من المواطنين وغير المواطنين من الوافدين يقيمون مستوى تعامل أجهزة الدولة الإنساني مع العمالة الوافدة أثناء جائحة كوفيد - ١٩، بمستوى مرتفع جداً، حيث بلغ مستوى تقييم المواطنين (٤,٧١) وبلغ متوسط تقييم الوافدين (٤,٥) وهو ما يؤكد إجماع المواطنين والوافدين على كفاءة وإنسانية التعامل مع العمالة الوافدة وقت أزمة كوفيد-19.

تفسير هذه النتيجة في ضوء ما قامت به الدولة بصورة مجمعة إلى جانب الجمعيات الأهلية من خدمات وتسهيلات رسمية وجهود تطوعية للتيسير والتخفيف على العمالة الوافدة خاصة الهامشية منها خلال الجائحة، حيث قامت وزارة الداخلية بالسماح للمخالفين لقوانين الإقامة بالسفر دون غرامات أو حظر عودة، وكذلك بالسفر على حساب الدولة خلال فترة الجائحة، كما قامت وزارة الداخلية كذلك بالتصدي وبقوة لتجار الإقامة عبر حملة موسعة، وأثناء إغلاق بعض المناطق التي يسكن بها العمالة الوافدة داومت الدولة والجمعيات التطوعية على تقديم المساعدات والتسهيلات الغذائية والصحية لتلك العمالة، كما تصدت الدولة لمحاولة بعض أصحاب العقارات إجبار الوافدين على دفع الإيجارات في ظل الظروف الاقتصادية غير المواتية خلال تلك الفترة، وقد انعكست تلك الجهود في استجابات كل من المواطنين والوافدين المرتفعة جداً، والتي تشير تبيين وتقدير جهود أجهزة الدولة في التعامل مع الجائحة.

السؤال الثاني: ما تقييم المواطنين لأوضاع العمالة الوافدة من حيث الإسكان ودورها الاقتصادي، ومن حيث القدرة على إحلال العمالة الوطنية ومعالجة التركيبة السكانية خلال أزمة كوفيد-19؟

يعرض الجدول (٤) لقيم متوسطات المواطنين الكويتيين على أبعاد الاستبيان والمستويات المقابلة لها.

جدول (٤): قيم متوسطات المواطنين على محاور استبيان العمالة الوافدة خلال أزمة كوفيد-19

الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحاور
١	مرتفع	١,٥٢٣	٣,٧٥	معالجة الدولة للتركيبة السكانية
٢	مرتفع	٠,٧٧٢	٣,٤٨	دور العمالة الوافدة في الاقتصاد
٤	مرتفع	٠,٧١٢	٣,٤٢	إمكانية إحلال العمالة الوطنية
٣	مرتفع	١,٦١٤	٣,٤٣	معالجة إسكان العمالة الوافدة



شكل (3): قيم متوسطات المواطنين على محاور استبيان العمالة الوافدة خلال أزمة كوفيد-19

جاءت اتجاهات وتقييمات المواطنين الكويتيين لإمكانيات أجهزة في معالجة التركيبة السكانية، وإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة بمستويات مرتفعة، حيث كانت قيم المتوسطات لكليهما 3,75 و 3,42، وهو ما يشير إلى أن المواطنين يرون أن تداعيات أزمة كوفيد ستسهم في معالجة التركيبة السكانية وفي إحلال الكوادر الوطنية في العمالة محل العمالة الوافدة. كما جاءت تقييمات المواطنين لدور العمالة الوطنية في الاقتصاد الكويتي مرتفعة بمتوسط 3,48 وهو ما يشير إلى إدراكهم لدور هذه العمالة في خدمة البناء الاقتصادي بدءاً من العمالة المتزلية وحتى العمالة المتخصصة الماهرة النادرة. وكانت اتجاهات المواطنين نحو معالجة أجهزة الدولة لأسكان العمالة الوافدة خاصة في ظل أزمة كوفيد إيجابية ومرتفعة بمتوسط 3,43، وهو ما يشير إلى تميمين المواطنين لدور الدولة في إسكان العمالة الوافدة.

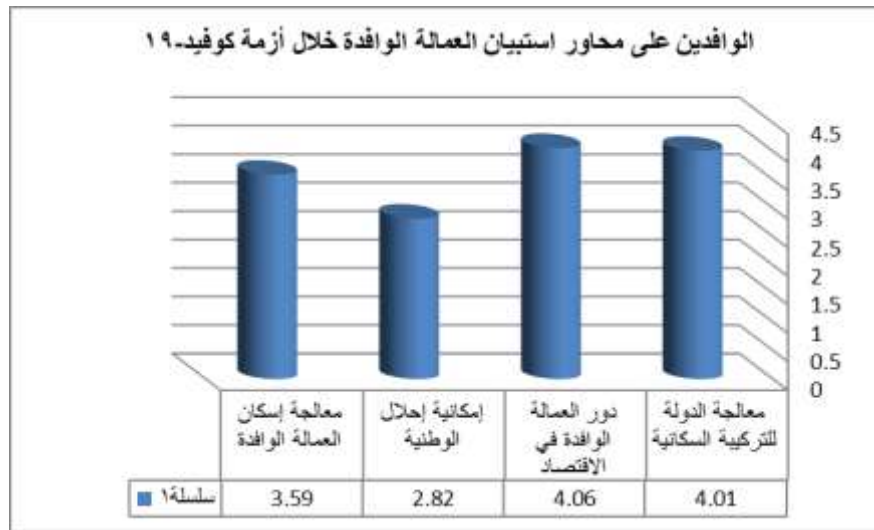
وتعكس استجابات المواطنين على محاور الاستبيان اتجاهات إيجابية ومستوى رضا فوق المتوسط من المواطنين سواء لتقدير دور العمالة الوافدة الاقتصادي، وجهود الدولة في معالجة المشاكل السكانية لهم بصورة مرضية، أو في جهود الدولة الحالية بعد جائحة كوفيد-19 في معالجة التركيبة السكانية وهي الجهود التي جاءت في صورة حزمة من القرارات للتعامل مع العمالة الهامشية والعمالة التي تجاوزت الستين والإسراع في توكيت الوظائف الحكومية، وحصر مخالفات الإقامة، ومحاصرة تجار الإقامة، ووضع خطة زمنية لتعديل التركيبة السكانية، ومناقشة مجلس الأمة لعمل كوته للعمالة الوافدة.

كما بينت النتائج تقييم المواطنين المرتفع نحو إمكانية إحلال العمالة الوطنية للعمالة الوافدة وربما يعود ذلك لإدراك المواطنين لوجود كوادر وطنية من خريجي الجامعات والمعاهد التقنية الذين يمكنهم سد الفجوة الناتجة عن خفض العمالة إلى الوافدة، وتتفق هذه النتائج مع ما أظهرته دراسات العززي (2008)، بن عبيان (2011)، حسين (2015)، دراسة الدوب (2020) من الحاجة لوجود خطط حكومية لمعالجة مشكلات العمالة الوافدة.

السؤال الثالث: ما تقييم غير المواطنين من الوافدين لأوضاع العمالة الوافدة من حيث الإسكان ودورها الاقتصادي، ومن حيث القدرة على إحلال العمالة الوطنية ومعالجة التركيبة السكانية خلال أزمة كوفيد-19؟

جدول (5): لقيم متوسطات الوافدين على أبعاد الاستبيان والمستويات المقابلة لها

الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحاور
2	مرتفع	1,136	4,01	معالجة الدولة للتركيبة السكانية
1	مرتفع	0,680	4,06	دور العمالة الوافدة في الاقتصاد
4	متوسط	0,791	2,82	إمكانية إحلال العمالة الوطنية
3	مرتفع	1,280	3,09	معالجة إسكان العمالة الوافدة



شكل (٤): قيم متوسطات الوافدين على محاور استبيان العمالة الوافدة خلال أزمة كوفيد-19

جاءت اتجاهات وتقييمات الوافدين لإمكانيات أجهزة في معالجة التركيبة السكانية مرتفعة بمتوسط ٤,٠١، بينما جاء تقييم الوافدين لإمكانية إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة بمستويات متوسطة، بمتوسط ٢,٨٢، وهو ما يشير إلى أن الوافدين يرون أن تداعيات أزمة كوفيد ستسهم في معالجة التركيبة السكانية ولكن القدرة على إحلال الكوادر الوطنية في العمالة محل العمالة الوافدة ليست بنفس السهولة. كما جاءت تقييمات الوافدين لدور العمالة الوطنية في الاقتصاد الكويتي مرتفعة بمتوسط ٤,٠٦ وهو ما يشير إلى إدراكهم لدور هذه العمالة في خدمة البناء الاقتصادي بدءاً من العمالة المنزلية وحتى العمالة المتخصصة الماهرة النادرة. وكانت اتجاهات الوافدين نحو معالجة أجهزة الدولة لأسكان العمالة الوافدة خاصة في ظل أزمة كوفيد إيجابية ومرتفعة بمتوسط ٣,٥٩، وهو ما يشير إلى رضا الوافدين عن دور الدولة في إسكان العمالة الوافدة.

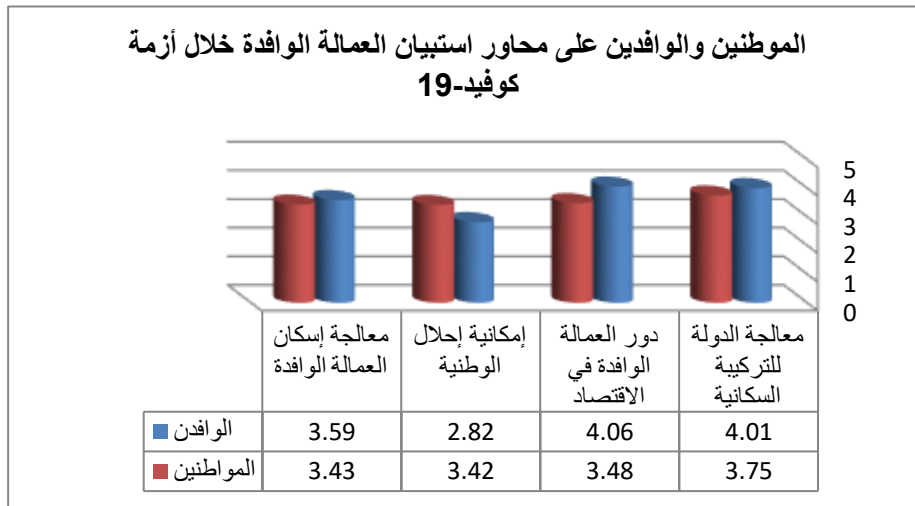
وتفسر نتائج السؤال الثالث أن الوافدين يرون أن دورهم في الاقتصاد الوطني للكويت مرتفع، وهي النتيجة الواقعية باعتبار أنهم يعبرون عن أنفسهم وعن دورهم، كما قيموا دور الدولة في معالجة مشكلات إسكان العمالة الوافدة كذلك بدرجة مرتفعة، ورأوا أن جهود الدولة في معالجة الخلل في التركيبة السكانية جيدة بدرجة مرتفعة، إلا أنهم قدروا إمكانية إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة بدرجة متوسطة، وربما يعود ذلك لتقديرهم أن حاجة الدولة للعديد من التخصصات سواءً العالية الدقة مثل الأطباء والكوادر الطبية أو للعمالة الخدمية مثل الخدم والعاملين بمجالات التنظيف والمطاعم وغيرها يصعب أن يتم تليتها من الكوادر الوطنية.

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات وتقييمات المواطنين والوافدين في محاور استبيان العمالة الوافدة خلال أزمة كوفيد-19؟

استخدم اختبارات للفروق بين المجموعات المستقلة لحساب الفروق بين المجموعتين على محاور الاستبيان كما يعرض لها الجدول (٦)

جدول (٦): اختبارات للفروق بين المواطنين والوافدين محاور استبيان العمالة الوافدة

الدلالة	قيمة ت	الوافدين		المواطنين		المحاور
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
٠,٠٠١	٥,٠٢٠	١,١٣٦	٤,٠١	١,٥٢٣	٣,٧٥	معالجة الدولة للتركيبة السكانية
٠,٠٠١	٢١,٣٨٥	٠,٦٨٠	٤,٠٦	٠,٧٧٢	٣,٤٨	دور العمالة الوافدة في الاقتصاد
٠,٠٠١	٢٣,٠٠٨	٠,٧٩١	٢,٨٢	٠,٧١٢	٣,٤٢	إمكانية إحلال العمالة الوطنية
٠,٠٠١	٢,٨٥٠	١,٢٨٠	٣,٥٩	١,٦١٤	٣,٤٣	معالجة إسكان العمالة الوافدة



شكل (٥): اختبارات للفروق بين المواطنين والوافدين محاور استبيان العمالة الوافدة

تظهر نتائج الجدول (٦) ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠١) في كل محاور معالجة التركيبة السكانية، ودور العمالة الوافدة، ومعالجة إسكان العمالة الوافدة لصالح الوافدين، حيث يقيمون تلك المحاور بدرجة أعلى وبصورة دالة عن المواطنين.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠١) في محور إمكانية إحلال العمالة الوطنية لصالح المواطنين حيث يقيمون هذا المحور بصورة أعلى وذات دلالة عن الوافدين.

بينت نتائج السؤال الرابع أن الوافدين يرتفع تقديرهم لدور العمالة الوافدة، ولمعالجة الدورة للتركيبة السكانية، ومعالجة إسكان العمالة الوافدة بدرجة تفوق تقدير المواطنين، في حين أن المواطنين يرتفع تقديرهم لإمكانية إحلال العمالة الوطنية مقارنة بالوافدين، وتنعكس تلك الاستجابات التباين في تقييم الوافدين والمواطنين لدور العمالة وإمكانات إحلال العمالة الوافدة محل العمالة الوافدة، وهو ما يمكن أن يشير إلى أن تلك الاستجابات تعكس اتجاهات كل من المواطنين والوافدين لموضوع لأوضاع العمالة الوافدة في ظل جائحة كوفيد-19.

السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات محاور استبيان العمالة الوافدة تعود للفروق في الجنس والعمر والتعليم بعينة المواطنين؟

أولاً: الفروق على الجنس:

استخدم اختبارات للفروق بين المجموعات المستقلة لحساب الفروق في محاور الاستبيان تبعاً للجنس بعينة المواطنين.

جدول (٧): اختبارات للفروق بين المواطنين تبعاً للجنس في محاور استبيان العمالة الوافدة

الدلالة	قيمة ت	إناث		ذكور		المحاور
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
٠,٠٠١	٣,٤٣٢	١,٤٦٤	٣,٨٢	١,٥٧٩	٣,٦٧	معالجة الدولة للتركيبة السكانية
٠,٣٥٥	٠,٩٢٥	٠,٧٧٨	٣,٤٩	٠,٧٦٦	٣,٤٧	دور العمالة الوافدة في الاقتصاد
٠,٠٠١	٣,٩٠٤	٠,٦٩٩	٣,٤٦	٠,٧٢٣	٣,٣٨	إمكانية إحلال العمالة الوطنية
٠,٠٨٧	١,٧١٤	١,٥٨٥	٣,٤٧	١,٦٦٤	٣,٣٩	معالجة إسكان العمالة الوافدة

تظهر نتائج الجدول (٧) ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث من عينة المواطنين عند مستوى دلالة (٠,٠١) في محوري معالجة التركيبة السكانية، وفي إمكانية إحلال العمالة الوطنية لصالح عينة الإناث.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث من عينة المواطنين عند مستوى دلالة (٠,٠١) في محور دور العمالة الوافدة، ومعالجة إسكان العمالة الوافدة.

ثانياً: الفروق على فئات العمر:

استخدم تحليل التباين الأحادي لحساب الفروق بين المواطنين على فئات العمر، كما يعرض له الجدول (٨):

جدول (٨): تحليل التباين للفروق بين المواطنين تبعاً للعمر في محاور استبيان العمالة الوافدة

الدلالة	قيمة ف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحاور
٠,٠٠٤	٥,٥٠٩	١,٣٩٠	٣,٨٩	٣٠-١٨
		١,٥٥٨	٣,٦٧	٥٠-٣١
		١,٥١١	٣,٧٩	أكبر من ٥٠
٠,٢٩٣	١,٢٢٧	٠,٨٣٩	٣,٤٦	٣٠-١٨
		٠,٧٧٦	٣,٥٠	٥٠-٣١
		٠,٧٥٦	٣,٤٧	أكبر من ٥٠
٠,٥٣٣	٠,٦٣٠	٠,٧٨٥	٣,٤٣	٣٠-١٨
		٠,٧٣١	٣,٤٠	٥٠-٣١
		٠,٦٨٠	٣,٤٣	أكبر من ٥٠
٠,٠٠١	١٠,٤٤٢	١,٥٠١	٣,٦١	٣٠-١٨
		١,٦٦٥	٣,٣٢	٥٠-٣١
		١,٥٨٠	٣,٥١	أكبر من ٥٠

تظهر نتائج الجدول (٨) ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لفئات العمر من عينة المواطنين عند مستوى دلالة (٠,٠١) في محوري معالجة التركيبة السكانية، وفي إسكان العمالة الوافدة في اتجاه ذوي فئة العمر بين ١٨ - ٣٠ عام
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لفئات العمر من عينة المواطنين عند مستوى دلالة (٠,٠١) في محور دور العمالة الوافدة، وإمكانية إحلال العمالة الوطنية.

ثالثاً: الفروق على مستويات التعليم:

استخدم تحليل التباين الأحادي لحساب الفروق بين المواطنين على مستويات التعليم، كما يعرض له الجدول (٩):

جدول (٩): تحليل التباين للفروق بين المواطنين تبعاً للتعليم في محاور استبيان العمالة الوافدة

الدلالة	قيمة ف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحاور
٠,٠٠١	٢١١,٤٣٢	١,٠١٦	٤,٤٨	ثانوية عامة
		١,٥٤٨	٣,٦٢	بكالوريوس
		١,٦٦١	٣,١٣	فوق الجامعي
٠,٠٠١	٢٧,٢٢٢	٠,٨١٢	٣,٣٣	ثانوية عامة
		٠,٧٥٢	٣,٥٢	بكالوريوس
		٠,٧٦٧	٣,٥٥	فوق الجامعي
٠,٠٢٦	٣,٦٦٨	٠,٧٣٤	٣,٤٧	ثانوية عامة
		٠,٧٠٧	٣,٤٠	بكالوريوس
		٠,٦٩٢	٣,٤٠	فوق الجامعي
٠,٠٠١	٢٢٠,٢٣٢	١,٢٣٠	٤,٢٢	ثانوية عامة
		١,٦٢٣	٣,٣٠	بكالوريوس
		١,٦٤٩	٢,٧٦	فوق الجامعي

تظهر نتائج الجدول (٩) ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمستويات التعليم من عينة المواطنين عند مستوى دلالة (٠,٠٥) في محاور معالجة التركيبة السكانية لصالح الحاصلين على الثانوية العامة، وفي دور العمالة الوافدة لصالح الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي، وفي إمكانية إحلال العمالة الوطنية، وفي إسكان العمالة الوافدة لصالح الحاصلين على الثانوية العامة.
- ومن مجمل نتائج السؤال الخامس يتبين أن كل من الإناث، وذوي الأعمار الأصغر بين ١٨-٣٠ عاماً، وذوي التعليم الثانوي هم الأعلى تقديراً لجهود الدولة في معالجة التركيبة السكانية وإحلال العمالة الوطنية ومعالجة مشاكل العمالة الوافدة.

السؤال السادس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات محاور استبيان العمالة الوافدة تعود للفروق في الجنس والعمر والتعليم بعينة الوافدين؟

أولاً: الفروق على الجنس:

استخدم اختبارات للفروق بين المجموعات المستقلة لحساب الفروق في محاور الاستبيان تبعاً للجنس بعينة الوافدين:

جدول (١٠): اختبارات للفروق بين الوافدين تبعاً للجنس في محاور استبيان العمالة الوافدة

الدلالة	قيمة ت	اناث		ذكور		المحاور
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
٠,٦٢٣	٠,٤٩٢٠	١,٠٩٢	٤,٠٤	١,١٥٠	٤,٠٠	معالجة الدولة للتركيبة السكانية
٠,١٦١	١,٤٠٣	٠,٧٤٩	٤,١١	٠,٦٥٦	٤,٠٤	دور العمالة الوافدة في الاقتصاد
٠,٩٧٦	٠,٠٣٠	٠,٨٨٢	٢,٨٢	٠,٧٦١	٢,٨٢	إمكانية إحلال العمالة الوطنية
٠,٠٩٠	١,٦٩٥	١,٣١٩	٣,٧٢	١,٢٦٦	٣,٥٥	معالجة إسكان العمالة الوافدة

تظهر نتائج الجدول (١٠) ما يلي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث من عينة الوافدين عند مستوى دلالة (٠,٠٥) في محاور معالجة التركيبة السكانية، وفي إمكانية إحلال العمالة الوطنية وفي دور العمالة الوافدة، ومعالجة إسكان العمالة الوافدة.

ثانياً: الفروق على فئات العمر:

استخدم تحليل التباين الأحادي لحساب الفروق بين الوافدين على فئات العمر، كما يعرض له الجدول (١١)

جدول (١١): تحليل التباين للفروق بين الوافدين تبعاً للعمر في محاور استبيان العمالة الوافدة

الدلالة	قيمة ف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحاور	
٠,٠٦٢	٢,٧٩٢	١,٠٨٠	٤,٢٠	٣٠-١٨	التركيبة السكانية
				٥٠-٣١	
				أكبر من ٥٠	
٠,٠٠٤	٥,٥٢١	٠,٧١٤	٣,٨٩	٣٠-١٨	دور العمالة الوافدة
				٥٠-٣١	
				أكبر من ٥٠	
٠,٩٧٥	٠,٠٢٥	٠,٨٢٦	٢,٨٢	٣٠-١٨	إمكانية الإحلال
				٥٠-٣١	
				أكبر من ٥٠	
٠,٥٦٧	٠,٥٦٨	١,٢٩٦	٣,٥٠	٣٠-١٨	إسكان العمالة
				٥٠-٣١	
				أكبر من ٥٠	

تظهر نتائج الجدول (١١) ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لفئات العمر من عينة الوافدين عند مستوى دلالة (٠,٠١) في محور دور العمالة الوافدة في اتجاه ذوي فئة العمر بين ٣١ - ٥٠ عام.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لفئات العمر من عينة الوافدين عند مستوى دلالة (٠,٠٥) في محاور معالجة التركيبة السكانية، وفي إسكان العمالة الوافدة، وفي إمكانية إحلال العمالة الوطنية.

ثالثاً: الفروق على مستويات التعليم:

استخدم تحليل التباين الأحادي لحساب الفروق بين الوافدين على مستويات التعليم، كما يعرض له الجدول (١٢):

جدول (١٢): تحليل التباين للفروق بين الوافدين تبعاً للتعليم في محاور استبيان العمالة الوافدة

الدلالة	قيمة ف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحاور	
٠,٠٠١	١٥,٩١١	٠,٩٨٥	٤,٣١	ثانوية عامة	التركيبة السكانية
				بكالوريوس	
				فوق الجامعي	
٠,٠٥٤	٢,٩٣٢	٠,٧٢٤	٣,٩٨	ثانوية عامة	دور العمالة الوافدة
				بكالوريوس	
				فوق الجامعي	
٠,٠٠١	١١,٨٥٣	٠,٧٩٦	٣,٠٠	ثانوية عامة	إمكانية الإحلال
				بكالوريوس	
				فوق الجامعي	

٠,٠٠١	٢٣,٠٥١	١,٠٦٧	٤,٠٠	ثانوية عامة	إسكان العمالة
		١,٣٠٠	٣,٤٦	بكالوريوس	
		١,٣٨٩	٣,٢٧	فوق الجامعي	

تظهر نتائج الجدول (١٢) ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمستويات التعليم من عينة الوافدين عند مستوى دلالة (٠,٠١) في محاور معالجة التركيبة السكانية، وفي إمكانية إحلال العمالة الوطنية، وفي إسكان العمالة الوافدة على الثانوية العامة، لصالح الحاصلين على الثانوية العامة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمستويات التعليم من عينة الوافدين عند مستوى دلالة (٠,٠٥) في محور دور العمالة الوافدة. وتظهر نتائج الفروق بعينة الوافدين تقارب تقديرات الجنسين لمحاور الاستبيان، وأن الوافدين الأصغر في العمر من ١٨ - ٣٠ عام، وذوي التعليم الثانوي يرتفع تقديرهم لمحاور الاستبيان سواءً في دور العمالة الوافدة أو معالجة الدور لمشكلات العمالة من تركيب سكانية وإسكان.

التوصيات والمقترحات:

في ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي بالتالي:

١. معالجة جذرية لمشكلات العمالة الهامشية والسائبة وضعيفة المهارة.
٢. الاهتمام بجذب العمالة المدربة والعالية الكفاءة من خلال اشتراطات في التعليم والمهارات على أصحاب الأعمال.
٣. محاربة وتجريم تجارة الإقامات بصورة مشددة للحد من أثارها.
٤. البدء في إعداد كوادر وطنية للعمل في القطاع الخاص في العمال التقنية والفنية.

وتقترح إجراء الدراسات التالية:

١. مصادر الضغوط وتأثيرها على الرضا الوظيفي لدى العمالة الوافدة عقب جائحة كوفيد-١٩.
٢. نوعية ومستويات الجرائم لدى العمالة الوافدة أثناء جائحة كوفيد-١٩.
٣. الرضا الوظيفي وعلاقته بالكفاءة المهنية دراسة مقارنة بين العمالة الوافدة والوطنية بعدة قطاعات.

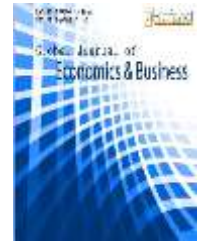
المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. الثقي، سلطان. (٢٠٠٠). "الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لزيادة العمالة الوافدة ونقص توظيف القوى العاملة الوطنية في القطاع الأهلي". مجلة الإدارة العامة: ٤٠ (٣): ٥٣٥ - ٥٧٣.
٢. حسين، جاسم. (٢٠١٥). "العمالة الوافدة في دول الخليج: واقعها ومستقبلها". مركز الجزيرة للدراسات والبحوث. قطر.
٣. الخضيري، صالح. (٢٠٠٤). "المشكلات الاجتماعية للعمالة المنزلية". منشورات مركز بحوث كلية الآداب. جامعة الملك سعود.
٤. الدوب، طارق. (٢٠٢٠). "العمالة الوافدة في الكويت". مجلة الدراسات التربوية والانسانية: جامعة دمنهور. ١٢ (٢).
٥. الديحاني، ماجد. (٢٠٠٠). "العمالة الوافدة، دراسة تحليلية". مجلة العلوم الاجتماعية: جامعة الكويت. ٢٨ (٤): ٤٥ - ٦٣.
٦. السلطان، عبد الله. (١٩٩٨). "العمالة الأجنبية والأمن". الموسم الثقافي أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. العدد الأول. الرياض.
٧. آل طعمه، حسين. (٢٠٢٠). "العمالة الأجنبية وضغوط الاغراق الكبير". شبكة النبا الإخبارية: <https://annabaa.org/arabic/economicarticles/24143>
٨. الطويرشي، نعيم. (٢٠١٠). "العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها في المجتمع السعودي- دراسة ميدانية في السجن العام بمدينة جدة". رسالة ماجستير. جامعة مؤتة. الأردن.
٩. عبد الناصر، محمود. (٢٠٢٠). "مستقبل العمالة الوافدة في دول الخليج إلى أين؟". مجلة الرؤية: <https://www.alroeya.com/117-53/2142533>
١٠. بن عيبان، ابراهيم. (٢٠١١). "العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والآثار السلبية المترتبة على وجودها وأدوار المؤسسات التربوية في الحد من استفادتها وتلافي أثارها". دراسات نفسية و تربوية: مخبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية. (٦): ٢٨-١.
١١. العتيبي، محمد. (٢٠٠٥). "دور العمالة الوافدة في ترويح المخدرات من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة نايف للعلوم الأمنية. الرياض.
١٢. عسيري، عبد الرحمن. (١٤٠٣). "العمالة غير السعودية وآثارها الاجتماعية في المملكة". رسالة ماجستير. جامعة الإمام.
١٣. العنزي، عبد الرحمن. (٢٠٠٨). "الأساليب الأمنية الحديثة في مواجهة جرائم العمالة الوافدة بدولة الكويت: دراسة ميدانية". مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية: (١٣١).
١٤. العيدان، نورة. (١٩٩٣). "العمالة الأجنبية وانعكاساتها السلبية على الأمن الوطني". منشورات ملية القيادة والأركان. الرياض.

١٥. مرسى، محمد. (١٤١٥). "التربية ومشكلات المجتمع في الخليج العربية". الرياض. دار الإبداع الثقافي.
ثانياً: المراجع الأجنبية:

- [1] Dhillon, P., Kundu, S., Shekhar, C., Ram, U., Dwivedi, L. K., Yadav, S., & Unisa, S. (2020). "Case Fatality Ratio and Recovery Rate of COVID-19: Scenario of Most Affected Countries and Indian States". Retrieved from https://iipsindia.ac.in/sites/default/files/iips_covid19_cfr.pdf
- [2] Dwivedi, L. K., Rai, B., Shukla, A., Dey, T., & Ram, U. (2020). "Assessing the Impact of Complete Lockdown on COVID-19 Infections in India and its Burden on Public Health Facilities A Situational Analysis Paper for Policy Makers International Institute for Population Sciences, Mumbai. Retrieved from https://iipsindia.ac.in/sites/default/files/iips_covid19_aicl.pdf
- [3] Holmes, E.A.; O'Connor, R.C.; Perry, V.H.; et al., (2020). "Research Multidisciplinary priorities for the COVID-19 pandemic: a call for action for mental health science". *Lancet Psychiatry* 2020; published online April 15, 2020. [https://doi.org/10.1016/S2215-0366\(20\)30168-1](https://doi.org/10.1016/S2215-0366(20)30168-1)
- [4] Singh, R., & Adhikari, R. (2020). "Age-structured impact of social distancing on the COVID-19 epidemic in India". 1-9. Retrieved from <http://arxiv.org/abs/2003.12055>
- [5] Sohrabia, C., Alsafib, Z., O'Neill, N., Khanb, M., Kerwanc, A., Al-Jabirc, A., ... Aghad, R. (2020). "World Health Organization declares global emergency: A review of the 2019 novel coronavirus (COVID19)". *International Journal of Surgery*, 76: 128-129. <https://doi.org/10.1016/j.ijssu.2020.03.001>
- [6] Worldometers. (2020). "COVID-19 coronavirus pandemic". Retrieved May 29, 2020, from <https://www.worldometers.info/coronavirus/>



The effects of Covid-19 pandemic on migrant workers situation and the effort of the state of Kuwait dealing with it “A comparative study between the directions of citizens and expatriates”

Tareq Abdul Aziz Adoub

Assistant Professor at Saad Al-Abdullah Academy
for Security Sciences, Kuwait
dr.tareq9733@gmail.com

Abdullah Jasim Zakariya

Assistant Professor at Saad Al-Abdullah Academy
for Security Sciences, Kuwait

Received: 25/9/2020 Revised: 15/10/2020 Accepted: 4/11/2020 DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2021.10.1.5>

Abstract: This study identifies the assessment levels of both citizens and expatriates for the role of the state agencies toward migrant workers during the Covid-19 pandemic. In addition, it compares the assessment of both citizens and expatriates on the role of migrant workers in society, the state management of migrant workers housing problems during the pandemic, the state agencies management of demographics and the possibility of nationalizing employment in the light of unbalanced percentages in the demographics. This study follows the comparative descriptive approach and the sample consists of a total of 5,776 samples (4,837 citizens) and (939 expatriates). The study is conducted via an electronic questionnaire to measure satisfaction levels and opinions of the role of migrant workers, nationalizing employment, state's role in addressing the demographics, the state agencies management of migrant workers housing during the pandemic. The results show that both citizens and expatriates assess very high confidence level of the state agencies humanitarian handling of migrant workers during the Covid-19 pandemic. Citizens assess very high confidence level in the state's role in addressing the demographics, nationalizing employment, the role of migrant workers in society and the state agencies management of migrant workers housing. However, expatriates assess a medium level of confidence in the area of nationalizing employment.

It is found that there are significant differences in favor of expatriates in the areas of addressing the demographics, the role of migrant workers in society and the handling of migrant workers housing, whereas citizens are in favor in the area of nationalizing employment. The sample of citizens show that females with ages between 18-30 years and secondary education are the highest in recognition of the state's efforts in addressing the demographics, nationalizing employment and addressing the problems of migrant workers. On the other hand, female expatriates with ages between 18-30 years old and secondary education are in favor for the role of migrant workers and the state's management of migrant workers demographics and housing.

Keywords: *Migrant Workers; Covid-19; Kuwait.*

References:

- [1] 'bd Alnasr, Mhmwd. (2020). "Mstqbl Al'malh Alwafdh Fy Dwl Alkhlyj Ela Ayn?". Mjlt Alr'yh: <https://www.alroeya.com/117-53/2142533>
- [2] Bn 'byan, Abraham. (2011). "Al'malh Alwafdh Fy Almmlkh Al'rbyh Als'wdyh Walathar Alsbyh Almtrtbh 'la Wjwdha Wadwar Alm'ssat Altrbwyh Fy Alhd Mn Astqdamha Wtlafy Atharha". Drasat Nfsyh W Trbwyh: Mkhbr Ttwyr Almmarsat Alnfsyh W Altrbwyh. (6): 1-28.
- [3] Al'nzy, 'bd Alrhmn. (2008). "Alasalyb Alamnyh Alhdythh Fy Mwajhh Jra'm Al'malh Alwafdh Bdwt Alkwy: Drash Mydanyh". Mjlt Drasat Alkhlyj Waljzyrh Al'rbyh: (131).
- [4] 'syry, 'bd Alrhmn. (1403). "Al'malh Ghyr Als'wdyh Watharha Alajtma'yh Fa Almmlkh". Rsalt Majstyr. Jam't Alemam.
- [5] Al'tbya, Mhmd. (2005). "Dwr Al'malh Alwafdh Fa Trwyj Almkhdat Mn Wjht Nzr Al'amlyn Fa Aledarh Al'amh Lmkafhh Almkhdat". Rsalt Majstyr Ghyr Mnshwrh. Jam't Nayf Ll'lwmm Alamnyh. Alryad.
- [6] Al'ydan, Nwrh. (1993). "Al'malh Alajnbyh Wan'kasatha Alsbyh 'la Alamn Alwtny". Mnshwrat Mlyh Alqyadh Walarkan. Alryad.
- [7] Aldwb, Tarq. (2020). "Al'malh Alwafdh Fy Alkwy". Mjlt Aldrasat Altrbwyh Walansanyh: Jam't Dmnhwr. 12 (2).
- [8] Aldyhany, Majd. (2000). "Al'malh Alwafdh, Drash Thlylyh". Mjlt Al'lwmm Alajtma'yh: Jam't Alkwy. 28 (4): 45 – 63.
- [9] Hsyn, Jasm. (2015). "Al'malh Alwafdh Fy Dwl Alkhlyj: Waq'ha Wmstqblha". Mrkz Aljzyrh Lldrasat Walbhwth. Qtr.
- [10] Alkhdyry, Salh. (2004). "Almshklat Alajtma'yh Ll'malh Almnzlyh". Mnshwrat Mrkz Bhwth Klyt Aladab. Jam't Almlk S'wd.
- [11] Mrsa, Mhmd. (1415). "Altrbyh Wmshklat Almjtm' Fa Alkhlyj Al'rbyh". Alryad. Dar Alebda' Althqafy.
- [12] Alsitan, 'bd Allh. (1998). "Al'malh Alajnbyh Walamn". Almwsml Althqafy Akademyh Nayf Al'rbyh Ll'lwmm Alamnyh. Al'dd Alawl. Alryad.
- [13] Al T'mh, Hsyn. (2020). "Al'malh Alajnbyh Wdghwt Alaghlaq Alkbyr". Shbkt Alnba Alekhbaryh: <https://annabaa.org/arabic/economicarticles/24143>
- [14] Althqy, Sltan. (2000). "Alab'ead Alajtma'yh Walaqtsadyh Walamnyh Lzyadh Al'malh Alwafdh Wnqs Twzyf Alqwa Al'amlyh Alwtnyh Fa Alqta' Alahly". Mjlt Aledarh Al'amh: 40 (3): 535 – 573.
- [15] Altwyrshy, N'ym. (2010). "Al'malh Alwafdh W'laqtha Baljrymh Mn Hyth Asbabha Wanwa'ha Fa Almjtm' Als'wda- Drash Mydanyh Fa Alsjn Al'am Bmdynh Jdh". Rsalt Majstyr. Jam't M'th. Alardn.